سياسة تركيا وروسيا تجاه جمهوريات اسيا الوسطى واثرها على العلاقة بين البلدين (١٩٩١-٢٠٠٢)

م.د.عمار عبد الرضا ماهود الزبيدي
وزارة التربية – مديرية التربية في ميسان

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١٠/١
تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١١/٨

الملخص

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي برزت دول مستقلة كانت تنضوي سابقاً تحت لوائه ومن الدول التي استقلت هي جمهوريات اسيا الوسطى (أوزبكستان، كازاخستان، طاجكستان, قيرغرستان، تركماسنتان) ان حداثة هذه الدول في الاستقلال الى جانب مشاكلها الاقتصادية ادى الى تطلع هذه الدول صوب الخارج للتخلص من مشاكلها، وفي المقابل اتجهت اليها انظار المتنافسين من القوى الاقليمية والدولية ولا سيما كل من (تركيا، ايران، روسيا، والولايات المتحدة والدول الغربية، فضلا عن "اسرائيل") .

كانت تركيا من بين القوى الفاعلة في اسيا الوسطى اذ تأتي في المرتبة الاولى مقارنة بالدور الايراني والروسي والصيني كون تركيا تتمتع بميزة نسبية وهي الروابط العرقية واللغوية والثقافة المشترك مع هذه الجمهوريات, وسعت تركيا الى الاستفادة من هذه الميزة وحققت بفضلها نتائج كبيرة في للتوغل داخل هذه الجمهوريات لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية واستراتيجية.

يتناول البحث الاهمية الاستراتيجية للجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى, وأساليب التي اتبعتها تركيا وروسيا تجاه هذه الجمهوريات من لتحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية لكل منهما, وبحث طبيعة العلاقات التركية الروسية في المدة الخاضعة للدراسة؛ من اعلان انهيار الاتحاد السوفيتي في ٢٦ كانون الاول ١٩٩١ الى تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢.

Turkey and Russia's policy towards the Central Asian republics and its impact on the relationship between the two countries (1991-2002)

Dr. Ammar Abdul-Ridha M. Al-Zubaidi
Director of Education in Maysan

After the dissolution of the Soviet Union, independent countries emerged that were previously under its banner. Among the countries that gained independence are the Central Asian republics (Uzbekistan, Kazakhstan, Tajikistan, Kyrgyzstan, Turkmenistan). The recent independence of these countries, along with their economic problems, led these countries to look abroad to resolve their problems. In return, the eyes of competing regional and international powers turned to them. Turkey was among the active powers in Central Asia, coming in first place compared to the Iranian, Russian and Chinese roles, as Turkey enjoys a relative advantage, which is the ethnic, linguistic and cultural ties shared with these republics. Turkey sought to benefit from this advantage and achieved great results thanks to it in penetrating these republics to achieve political, economic and strategic goals. The research deals with the strategic importance of the Islamic republics in Central Asia, the methods of Turkish orientation towards these republics in order to achieve Turkey's political and economic goals, the policy followed by Russia towards the Central Asian republics, and the nature of Turkish-Russian relations during the period under study since the announcement of the collapse of the Soviet Union on December 26, 1991 until the Justice and Development Party assumed power in Turkey on November 18, 2002. The research was divided into four axes:

أولًا: الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لآسيا الوسطى

تطلق تسمية آسيا الوسطى على الاقليم الممتد من ساحل بحر قزوين الشرقي حتى تخوم منغوليا الواقعة بين الصين وروسيا، ومن شمال أفغانستان وحتى حدود روسيا الجنوبية, وتاريخياً كان يسمى هذا الاقليم بـ"تركستان" (بلاد ما وراء النهر), وبعد ضمها إلى الاتحاد السوفيتي اثناء حكم جوزيف ستالين(١٩٢٢-١٩٥٣)[١], أطلق عليها السوفييت تسمية " منطقة آسيا الوسطى ", وقسمت المنطقة سياسياً الى خمسة دول هي: كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي اواخر عام ١٩٩١ استقلت هذه الدول مكونة دول "

آسيا الوسطى الخمسة "[٢], واتفقت هذه الجمهوريات فيما بينها عام ١٩٩٣ على اعتماد تسميتها بـ(جمهوريات اسيا الوسطى)[٣].

تمتاز هذه الجمهوريات بتنوع خصائصها الطبيعية والحضارية والبشرية, وتقدر مساحتها بأكثر من أربعة ملايين كيلو متر مربع[٤], وآسيا الوسطى منطقة مغلقة لا تطل على أي بحر مفتوح أو محيط وليس لديها موانئ تتمكن عن طريقها التواصل مع بقية دول العالم؛ لذا تشكل تركيا وايران منافذها الوحيدة على البحار الدولية[٥]؛ الا ان ذلك لم يقلل من اهمية الموقع الجغرافي لدول اسيا الوسطى الذي يعد قلب العالم، ولها حدود مباشرة مع عدد من الدول الكبرى على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ فهي تقع جنوب روسيا، وغرب الصين، وشمال أفغانستان، وشمال وشرق إيران، وشرق تركيا, وبحر قزوين والهيمنة على احد أهم طرق تصدير النفط والغاز إلى أوروبا وآسيا الشرقية[٦].

فضلا عن أهمية موقعها الجغرافي, لهذه المنطقة اهمية اقتصادية كبيرة؛ اذ تحوي اراضيها موارد طبيعية وفيرة, واحتياطات ضخمة من البترول والغاز؛ مما دفع القوى الدولية والاقليمية الى محاولة السيطرة عليها، للحصول على فرص لاستثمارية ثرواتها الطبيعية خاصة حقول النفط الموجودة تحت سطح بحر قزوين[٧].

اما من الناحية الاستراتيجية فتكمن اهمية هذه الجمهوريات بعدها تمثل المتغير الجيو – سياسي اللازم للسيطرة على قلب العالم، فالتمركز فيها يتيح اطلاله مهمة على العمق الحيوي لمجموعة من الدول الاقليمية الفاعلة في المنطقة وهي؛ روسيا الاتحادية من جهة الشمال, والصين من جهة الجنوب الشرقي، وشبه القارة الهندية من جهة الجنوب, وايران من جهة الجنوب الغربي, والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب، كما أن الهيمنة على مواردها الطبيعية يتيح التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوربي[٨] .

الاوضاع العامة لجمهوريات اسيا الوسطى بعد الاستقلال:

وجدت دول آسيا الوسطى نفسها أمام وضع الاستقلال دون أن تقوم بثورة أو صراع عسكري من أجل الاستقلال, وكانت تمر بحالة من الارتباك وعدم الاستقرار, وأمامها صعوبات كبيرة, ومهمات جسيمة, ومسؤوليات جديدة تستلزم جهود ووقت تسعى من خلاله لإصلاح أوضاعها على كافة الاصعدة، فعاشت جمهوريات اسيا الوسطى الإسلامية في السنوات الخمس الاولى من الاستقلال حالة من الارباك على مختلف الاصعدة[٩].

فعلى الصعيد الاقتصادي تركت روسيا هذه الجمهوريات ببنية اقتصادية زراعية شكّلت النسبة الكبيرة من العمالة في هذه الجمهوريات, كما اتسمت هذه الجمهوريات اقتصادياً بأحادية النظام الاقتصادي كل جمهورية حسب المورد الأساسي الذي تعتمد عليه، فكانت اوزبكستان وطاجيكستان مصدراً للقطن أي اعتماد اقتصادي زراعي، أما تركمانستان فعدت مركز أو مصدر للغاز، وكازاخستان مصدر المعادن والنفط, فإزاء التغيرات الحاصلة في اقتصاديات السوق العالمي كانت تلك المرحلة التي مرت بها جمهوريات اسيا الوسطى الإسلامية بمثابة الصدمة الاقتصادية وانسياق اقتصادها القومية وراء تلك التغيرات العالمية[١٠].

أما على الصعيد البناء السياسي الداخلي؛ تركت روسيا هذه الجمهوريات الخمسة بدون مؤسسات تدير تلك الدول, فسيطرت على الأنظمة السياسية العلاقات القبلية, والفساد والتعامل بمنهج الحلول الوسط لاقتسام المصالح والنفوذ، إلى جانب الخلافات الحدودية, واندلاع الحروب الأهلية والنزاعات المحلية الداخلية مثل ما حدث في طاجيكستان وقرغيزستان واوزبكستان وغيرها[١١].

للتخلص من مشكلاتها الداخلية والنهوض بواقعها السياسي والاقتصادي؛ سعت جمهوريات اسيا الوسطى للانضمام الى عدد من المنظمات الدولية, فانضمت الى جانب غيرها من الجمهوريات المستقلة من الاتحاد السوفيتي إلى رابطة الدول المستقلة (CIS) في عام ١٩٩١, وتهدف هذه الرابطة إلى المساعدة على نقل الوظائف الحكومية بشكل منظم, وأحكام المعاهدات التابعة للاتحاد السوفيتي إلى الدول التي خلفته لترويج سياسات منسقة في نزع السلاح, والأمن القومي, والعمل على تحقيق وحدة اقتصادية، كما شكلت كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان واوزبكستان اتحاد آسيا الوسطى (CAU) عام ١٩٩٤, ويعالج شؤون عدة كالتعاون العسكري, وتوزيع موارد المياه مما يعزز الثقة في مستقبل التكامل في المنطقة، كما حصلت لقاءات عدة بين رؤساء جمهوريات آسيا الوسطى, وتم توقيع اتفاقية للصداقة الدائمة بين كازاخستان وقرغيزستان واوزبكستان، وقادت هذه المعاهدة إلى معاهدة صداقة بين كازاخستان واوزبكستان وبين قرغيزستان واوزبكستان[١٢]، هذا فضلاً عن قيام الجمهوريات ببناء علاقات ثنائية مع آسيا وأوروبا والولايات المتحدة الامريكية, كما وقعوا اتفاقية التعاون التقني – العسكري وتشكيل قوة حفظ سلام موحدة في آسيا الوسطى، كما تم تأسيس بنك آسيا الوسطى للتعاون والتنمية، إلى جانب تشكيل لجان بين الدول لتنسيق أعمالها[١٣].

كل هذا خلق حاله من التنافس الدولي بين عدد من القوى الاقليمية والدولية من اجل التغلغل الى هذه الجمهوريات والسيطرة عليها ومن اهم هذه الدول واكثرها فاعلية هي تركيا

وروسيا, لذا سنتناول اولاً السياسة التي سارت عليها التركيا نحو هذه الجمهوريات الاسلامية والاساليب التي اتبعتها للتغلغل فيها, والقوى الداعمة لها في ذلك, وبعدها سيتم بحث السياسة التي اتبعتها روسيا تجاه اسيا الوسطى وطبيعة العلاقات التركية الروسية, ومن ثم اثر هذا التوجه على العلاقات التركية الروسية خلال مدة الدراسة.

ثانيًا: الاستراتيجية التركية تجاه جمهوريات اسيا الوسطى:

منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي استغلت تركيا ضعف السلطة السوفيتية في هذه الجمهوريات, وسعت الى احتواء جمهوريات اسيا الوسطى مستغلة الروابط التاريخية واللغوية والثقافية والدينية, ومستخدمة الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية من اجل تعزيز وجودها في هذه الجمهوريات, خاصة بعد فشل مساعي تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوربي[١٤], لذا انشأت وزارة الخارجية التركية عام ١٩٨٩ ادارة خاصة مهمتها إعادة الروابط والأواصر مع الأقليات التركية في كل انحاء العالم وتقديم المساعدات الثقافية والاقتصادية اليهم[١٥].

بادرت تركيا الى الاعتراف باستقلال جمهوريات اسيا الوسطى فور الاعلان عن استقلالها الواحدة تلو الاخرى (في المدة من ٢٠ حزيران ١٩٩١ عندما استقلت اوزبكستان حتى ٢٥ تشرين الاول من العام نفسه عندما استقلت اخر دولة كازخستان), وشكلت وزارة الخارجية التركية وفد برئاسة السفير بلال شمشير قام بزيارة لهذه الجمهوريات في ايلول عام ١٩٩١, وصرح السفير شمشير ان الهدف من جولته هو الاطلاع على التطورات ميدانياً في تلك الجمهوريات واجراء اتصالات معها والتأكيد على اهتمام تركيا بتلك (الجمهوريات الشقيقة) على حد تعبيره[١٦].

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

كانت تركيا اول دولة داخل الامم المتحدة تعلن دعمها لاستقلال الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى في ١٦ كانون الاول ١٩٩١, واقامت معها علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء, وكان لهذا الاعتراف التركي الاثر الكبير في اعتراف المجتمع الدولي بالجمهوريات كدول مستقلة ذات سيادة[١٧], ويبدوا ان تركيا كانت تخطط لتكون الدولة المحورية في واقع سياسي واقتصادي جديد يدعى (أوراسيا), هذه المنطقة التي تضم بلدان آسيا الوسطى والقوقاز والبحر الأسود[١٨], وهذا ما نوه له الرئيس التركي توركوت اوزال (١٩٨٩-١٩٩٣) حينما قال: " ان تركيا مستعدة خير استعداد للدور الكبير الذي ينتظرها في الشرق الاوسط الموسع "[١٩].

كانت السياسة العامة لتركية قائمة على دعم هذه الدول كجمهوريات مستقلة سياسياً ومستقرة اقتصادياً، تتعاون مع بعضها ومع جوارها؛ لذا استخدمت تركيا آليات عديدة للتواصل مع هذه الدول؛ كالزيارات المتبادلة, " واللجان الاقتصادية المشتركة, ولجان النقل البري المشتركة,

ومجالس رجال الأعمال ومجالس التعاون الاستراتيجية رفيعة المستوى "، هدفت من خلالها إلى زيادة مجالات التعاون وتنويعها مع هذه الدول[٢٠].

كما طرحت تركيا نفسها على أنها الأخ الأكبر, والدولة النموذجية لتلك الدول وشجعتها على الاخذ بالنموذج التركي للعلمانية والديمقراطية والاقتصاد الحر, ومنحتها هبات وقروضا، وكان للروابط الدينية والعرقية والثقافية والتاريخية دور في التعاون الوثيق بين تركيا وجمهوريات اسيا الوسطى[٢١], وفي ٥ كانون الاول ١٩٩١ صرح الرئيس التركي توركوت اوزال في مؤتمر(الاولويات الاستراتيجية لتركيا) في اسطنبول: "ان تركيا ستصبح قوة عظمى في نهاية القرن العشرين ليس بسبب الظروف الحالية بل لان هذا الدور مطلوب منها من الخارج"[٢٢], وانطلاقاً من هذا المفهوم، قامه توركوت اوزال بجولة في جمهوريات اسيا الوسطى عام ١٩٩٢, وطرح فكرة عقد لقاءات القمة بين رؤساء الدول الناطقة بالتركية في انقرة اواخر عام ١٩٩٣[٢٣].

ارادت تركيا تطمين هذه الجمهوريات ابنها لا تريد فرض سيطرتها عليها؛ بل ان هدفها هو التعاون معها ومساعدها للتخلص من مشاكلها, وقد جاء ذلك في تصرح الوكيل المساعد في وزارة الخارجية التركية اوزدم سنبرك الذي قال فيه: (اننا نتبع الان سياسة خارجية اكثر فاعلية ترتكز على اساس جغرافي وهذا يعني اقامة علاقات جوار طيبة سياسية واقتصادية ... وانه ليس لتركيا طموحات في مناطق الترك الاسيوية, ولكنها تريد عرض خبرتها المحدودة في الصناعة والتكنولوجيا والاسواق الحرة والتعاون مع الجمهوريات الاسلامية)[٢٤].

سعت تركيا الى استغلال كل العوامل التي يمكن من خلالها التغلغل داخل هذه الجمهوريات, خاصة العامل العرقي الذي فتح أمامها مجالاً واسعاً من العلاقات مع هذه الدول كون اغلبها ذات أصول تركية[٢٥]، وبالرغم من أن تركيا ليست لها صلات جغرافية مباشرة مع آسيا الوسطى، إلا أنها بمثابة "الوطن الأم" لشعوب تلك الدول، بحكم تراثها التركي لدرجة أن تركيا لا تطلق على تلك المنطقة مصطلح آسيا الوسطى، وإنما تسميها تركستان تأكيدا لهويتها الثقافية[٢٦].

لقد منحت التطورات الجيوسياسية أنقرة فرصة إعادة توجيه سياستها نحو المنطقة, هذه السياسة الجديدة حظيت بموافقة ودعم الولايات المتحدة, فمما لا شك فيه ان الولايات المتحدة لديها مصالح سياسية واقتصادية وامنية في منطقة اسيا الوسطى, وتعتمد في الدخول الى هذه الجمهوريات الاسلامية على حليفتها التقليدية تركيا؛ وذلك لتعزيز مصالحها في هذه المنطقة، وفي الوقت ذاته إعطاء تركيا دوراً اقليمياً جديداً يعوضها عن دورها المحدد في حلف شمال الاطلسي منذ انتهاء الحرب الباردة، وعلى الرغم من الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة

الامريكية لتركيا في هذه الجمهوريات, الا انها تسعى الى انتهاج سياسة مستقلة مع جمهوريات اسيا الوسطى في ضوء تنوع مصالحها معها؛ لذا اخذ التوجه التركي طرق ووسائل عديدة حسب ما كانت تمتلكه من طرق التأثير وما كانت تحتاجه او تريد تحقيقه في هذه الجمهوريات, ويمكن تلخيص هذه الوسائل والاساليب بثلاث اساليب هي:

أ) الاسلوب الدبلوماسي:

بدأ التغلغل التركي في المنطقة مستندا على صورة تركيا لدى جمهوريات اسيا الوسطى المسلمة (أي النموذج التركي للدولة العلمانية والديمقراطية سياسيا, والمتقدمة والمتطورة اقتصاديا, والمتفتحة ثقافيا)[٢٧], وأتسم التوجه التركي بالعمل على تحقيق قدر كبير من الفاعلية السياسية, وملء الفراغ السياسي الذي أحدثه تفكك الاتحاد السوفيتي, والحيلولة دون تغلغل إيران فيها؛ لما له من أثار سلبية على تركيا في حالة قيام أنظمة حكم في هذه الجمهوريات موالية لإيران أو منجذبة لانموذجها؛ مما يعني حرمان تركيا من دورها إقليمي في المنطقة[٢٨]؛ لذا أكد الرئيس التركي توركوت اوزال على إن تركيا ستكون مخطئة اذا تجنبت القيام بدور في دعم التعليم الديني في المنطقة على غرار أنموذجها, أي ان تركيا ستدافع عن الرؤيا العلمانية للحكومة في هذه الجمهوريات بوصفه أنموذجا" مقبولاً لدى الغرب على عكس ايران التي تؤكد على دمج المفاهيم الدينية بالسياسة وهذا الاتجاه يلاقي رفضاً من قبل الغرب[٢٩]؛ وبالتأكيد فان هذا الأمر الذي سيكسب تركيا دعم وتأييد الادارة الامريكية والدول الغربية، بالشكل الذي ينعكس ايجابياً على تطلعاتها لأداء دور إقليمي لا يمكنها القيام به دون دعم أمريكي فعلي.

لذا كان اهم اهداف السياسة الخارجية التركية إزاء هذه الجمهوريات الإسلامية هو محاولة زرع النموذج التركي في إدارة هذه الدول, مع إبداء الاستعداد التركي لإعادة البناء والتوصل الى صيغ تؤطر مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق وحرية الدين, وإيجاد تنسيق تركي مع هذه الجمهوريات في المجالات الاقتصادية والأمنية, ودعوة صحيفة ميليت التركية إلى تشكيل مجلس مع الجمهوريات الإسلامية يعنى بالتنسيق والتوجه الثقافي والعلمي والاجتماعي[٣٠].

في أطار السعي التركي لتوسيع نطاق التعاون مع جمهوريات اسيا الوسطى جاءت فكرة عقد لقاءات القمة بين رؤساء لدول الناطقة بالتركية, وتم عقد مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول الناطقة بالتركية في انقرة في ٣٠ تشرين الاول ١٩٩٣, وتم فيه الاتفاق على اقامة منظمة للتعاون الاقتصادي ورفع الحواجز الكمركية, وعقد المؤتمر لثاني للقمة في ١٨ تشرين الاول ١٩٩٤ وظهر فيه مصطلح (جامعة الشعوب التركية), وكان هدفها تشكيل اتحاد اقليمي تجمعه

الروابط العرقية والدينية والثقافية[٣١], وخلال هذه المدة زار تركيا جميع رؤساء جمهوريات اسيا الوسطى ووقعوا معها اتفاقية للتعاون وبرزت تركيا كمحور للجمهوريات الاسلامية في الوقت الذي كانت روسيا تعاني من الحركات الانفصالية في الشيشان ونشاط الجماعات الاسلامية المتشددة في طاجكستان واوزبكستان ويمتد صداها داخل الاراضي الروسية[٣٢].

الواضح ان النموذج التركي وجد صداه لدى النخب الحاكمة في جمهوريات اسيا الوسطى؛ اذ صرح رئيس جمهورية اوزبكستان (اسلام كريموف) عند زيارته الى انقرة: "انني اعلن امام العالم كله ان بلادي ستسير قدماً في النهج التركي وقد اخترناه ولن نعود للوراء", ويقول نور سلطان نازار بابيف رئيس قيرغستان: "اننا نريد اقامة السوق الحرة والانموذج التركي هو الوحيد امامنا"؛ وفي الحقيقة ان تصريحات قادة الجمهوريات تعكس أنموذجا سياسياً معيناً هو انموذج فصل الدين عن السياسة, وهو ما سار عليه قادة تركيا منذ تأسيس الجمهورية التركية, وعلى ما يبدو ان الغرب يؤيد هذا الاتجاه في تركيا[٣٣], وهذا ما سيتضح عند مناقشة الدعم الغربي لتركيا.

الدعم الامريكي والغربي

بعد زوال الخطر السوفيتي, وتراجع الموقع الجيوسياسي لتركيا كذراع لحلف الناتو في مواجهة الخطر الشيوعي, ارادت تركيا ان تحقق قدر اكبر من الفاعلية السياسية في المنطقة, فسعت الى القيام بدور مؤثر في صنع السياسة الاقليمية واستغلت تركيا فرصة استقلال جمهوريات اسيا الوسطى لتطوير مسار علاقاتها الاقليمية والدولية شرقاً وغرباً[٣٤].

لاقى التوجه التركي نحو اسيا الوسطى ترحيب من الاطراف الدولية؛ اذ شجعت دول اوربا الغربية تركيا للاندفاع نحو اسيا الوسطى؛ من اجل تحقيق الطموحات الاوربية لعقد تحالفات على اصعدة متنوعة مع هذه الجمهوريات عبر تركيا, كما ان الولايات المتحدة الامريكية ترى في الدور التركي افضل الحلول من اجل ايصال ثروات بحر قزوين واسيا الوسطى من النفط والغاز الى الاسواق العالمية، بهدف منع روسيا الاتحادية من العودة الى البروز على الساحة الدولية، ولنجاح الاستراتيجية الامريكية (الاحتواء المزدوج) تجاه ايران، والحيلولة دون قدرة ايران على تحقيق اغراضها في منطقة بحر قزوين؛ وذلك بجعل تركيا عقدة صلبة في الترتيبات الامنية في المنطقة[٣٥], وهذا ما اشار اليه وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر عند زيارته الى طاجكستان وتركمانستان واوزبكستان في شباط ١٩٩٢ قائلاً: "تؤكد الولايات المتحدة على تقوية الدور التركي في سياسات هذه المنطقة"[٣٦].

كما اشار ريتشارد ارميتاج ممثل الرئيس الامريكي جورج بوش (الاب) ومنسق الولايات المتحدة في مسالة الشرق الاوسط خلال مؤتمر صحفي عقد في القدس عام ١٩٩٢: (ان الهدف الاساس الذي تسعى اليه الولايات المتحدة في اسيا الوسطى هو اعاقة الاصولية الاسلامية التي تقودها ايران، وافهام الشعوب ان اسرائيل بخبراتها تستطيع تقديم المساعدات لتطوير المشاريع الزراعية في بلاد تعاني من نقص المياه، كما ان تركيا كدولة علمانية مسلمة هي الاداة الافضل، وفي هذه الحالة تظهر لشعوب اسيا الوسطى ان الديمقراطية والاسلام لا يتعارضان كما ان تطوير شعوب اسيا الوسطى في اطار علماني مهم جدا لمصالح امريكا واسرائيل)[٣٧].

ب) الاسلوب الاقتصادي:

العامل الاخر الذي دفع تركيا الى التوجه نحو اسيا الوسطى هو العامل الاقتصادي؛ كونه يؤدي ادوار مهمة في هذه العلاقة، فبعد نهاية الحرب الباردة وجهت تركيا انظارها الى المساحات الجيواقتصادي ومنابع الطاقة في اسيا الوسطى, وبسبب الاهمية التي يحملها العمق الاسيوي لتركيا, والمعوقات التي واجهة تركيا في الانضمام الى الاتحاد الاوربي اتجهت تركيا الى وضع محددات جديدة لأدوات سياستها الخارجية تجاه اسيا يتخذ فيها الوضع الجيواقتصادي مكاناً أساسياً, لذا عملت تركيا الى توسيع المساحة التي تشملها منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) بانضمام دول آسيا الوسطى الإسلامية عام ١٩٩٢[٣٨].

فالاقتصاد التركي يعاني من مصاعب عدة، واحد اهم سماته هو عدم كفاية موارده المالية اللازمة للتنمية، لذا ادركت تركيا منذ البداية مقدار المكاسب الاقتصادية التي من المؤمل الحصول عليها من اسيا الوسطى, وان تطوير علاقاتها في المجال الاقتصادي سيؤدي الى زيادة فاعلية الحركة التركية في المنطقة؛ وعمدت تركيا الى تنفيذ خطة مستقبلية بعيدة المدى تهدف الى السيطرة على مصادر الغذاء في العالم لا سيما الحيوية منها اذ تتوفر في اسيا الوسطى الاراضي الصالحة للزراعة والمناخ الملائم ومصادر المياه, وكذلك يجاد اسواق لتصريف البضائع التركية, وبالفعل اثمر الجهد التركي في المجال الاقتصادي بان اصبحت جمهوريات اسيا الوسطى من اهم المستوردين للبضائع التركية, وخاصة وان المنتوجات التركية لا تلقي رواجاً في الاسواق الاوربية[٣٩]؛ لهذا تسعى تركيا الى الاستفادة من الموارد الموجودة لدى هذه الجمهوريات وانشاء سوق اسلامي يعوضها عن جزء من منافسة السلع الغربية لمنتوجاتها في الاسواق الاوربية.

وفي مجال الطاقة، فانّ جمهوريات اسيا الوسطى يمكنها توفير الاحتياجات التركية من الطاقة ولاسيما انها توفر ٨٢% من مجمل احتياجاتها من النفط والغاز الذي تستهلكه تركيا[٤٠]، كما ان مرور انابيب النفط والغاز عبر أراضيها يعود عليها بفوائد اقتصادية كبيرة خاصة وان تركيا تعمل على تحقيق درجة معينة من الكفاية النفطية تسمح لها بتقليل الاعتماد على نفط الشرق الاوسط, ومن الناحية السياسية مرور هذه الانابيب يعزز موقعها ودورها السياسي والاستراتيجي في المنطقة, وتنعش احلام تركيا بالتحول الى دولة اقليمية كبرى, ويعزز موقعها كممر مهم لنفط اسيا الوسطى الى اوربا وامريكا، ويجعل بيدها اداة فعالة لتعزيز علاقاتها مع دول اسيا الوسطى[٤١].

بغية تنسيق المساعدات المقدمة من تركيا الى هذه الجمهوريات تنسيقاً اكثر فعالية تم استحداث "وكالة التنمية والتعاون التركي" في كانون الثاني ١٩٩٢، ومؤسسة "تورك صوري" في تموز من نفس العام, أنيطت لهما مهمة تسيير أنشطة التعاون الثقافي والاقتصادي مع هذه الجمهوريات[٤٢]، وبلغ مجموع ما خصصته تركيا من أموال لاستدانة دول المنطقة حوالي (١,٥) مليار دولار الغاية منها جعل هذه الدول ساحة استثمارية مشجعة[٤٣].

كما أبرمت تركيا عدداً من الاتفاقيات الثنائية خلال زيارة رئيس الحكومة التركية سليمان ديميريل (١٩٩١-١٩٩٣) الى هذه الجمهوريات في اواخر نيسان عام ١٩٩٢، منها عقد صفقة اعتمادات بقيمة ١٥٠ مليون دولار مع تركمانستان, واكد ديميريل ان تركيا تسعى الى توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع جمهوريات اسيا الوسطى واحياء ما يعرف بـ (طريق الحرير) الذي كان يربط تلك المناطق الاسيوية قبل عدة قرون[٤٤], ومن اجل ممارسة دور فاعل واستراتيجي في "منظمة اسيا الوسطى والقوقاز" من خلال التعاون الاقتصادي والمالي؛ تم التوقيع في اسطنبول على ميثاق "منظمة التعاون الاقتصادي للدول المطلة على البحر الاسود" في الخامس والعشرين من حزيران عام ١٩٩٢، من قبل رؤساء الدول الاعضاء (تركيا، وروسيا الاتحادية، واوكرانيا، واليونان، والبانيا، وكازاخستان، وارمينيا وقيرغيزستان واذربيجان ومولدافيا) واحد اهدف تركيا من وراء هذه المنظمة هو ايجاد حالة توازن مع ايران التي طرحت مشروع منظمة بحر الخزر (بحر قزوين) من جهة أخرى[٤٥].

وفي اطار سعيها لزيادة نفوذها في المنطقة نجحت تركيا في عقد مؤتمر القمة الاول للدول الناطقة باللغة التركية في انقرة في ٣٠ تشرين الاول ١٩٩٢ وكانت كلمة رئيس الجمهورية التركي توركوت اوزال الافتتاحية بمثابة البيان التركي؛ اذ دعا الى اقامة منطقة تعاون اقتصادي بين الدول الناطقة باللغة التركية ورفع الحواجز الكمركية وحرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال

والخدمات وتأسيس بنك للاستثمار والتنمية وتطوير البنى التحتية, وفي اليوم التالي ٣١ تشرين الاول تم التوقيع على اعلان انقرة الذي نص على اقامة الروابط الخاصة بين الاقطار الست على اسس التاريخ المشترك واللغة والثقافة(٤٦).

من المشاريع التي كانت تعول عليها تركيا ولقيت فيها دعما أميركيا هو مشروع مد خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى ميناء جيهان التركي عبر خط "باكو جيهان" تفاديا لمروره عبر الأراضي الروسية أو الإيرانية؛ ومع ذلك فإن السياسة التركية في المنطقة والمدعومة من الدول الغربية تواجه عدة عقبات أهمها؛ ضعف الاقتصاد التركي وقلة الإمكانيات المالية لمواجهة المصاعب الاقتصادية في دول منطقة آسيا الوسطى، وتضارب المصالح التركية مع اللاعبين الإقليميين، خاصة إيران وروسيا(٤٧).

ج) الاسلوب الثقافي:

لقد شكل العنصر الثقافي حجر الزاوية في الاستراتيجية التركية في علاقاتها مع مجموعة الدول الصاعدة في آسيا الوسطى أي للدولة العلمانية والديمقراطية سياسيا والمتقدمة والمتطورة اقتصاديا والمتفتحة ثقافيا(٤٨), ودعم صانع السياسة الخارجية التركية مشاريع ذات نكهة ثقافية جارفة فأنشأت في عام ١٩٩٢ الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) وهي كيان دولي مكلف بتسهيل العلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف بين تركيا وجمهوريات اسيا الوسطى بالإضافة الى الدول الاخرى(٤٩).

وقد برز العالم التركي مفهوماً ثقافياً أكثر من كونه مصطلحاً سياسياً, ليشمل الشعوب التركية من البلقان الى سيبيريا, وفي عام ١٩٩٣ تأسست "المنظمة الدولية للثقافة التركية" لتضم تركيا وتركمانستا واوزبكستان وكازخستان وقيرغستان بالإضافة الى اذربيجان, وتعمل المنظمة على توظيف الدبلوماسية الثقافية لتعزيز التضامن بين الدول الناطقة بالتركية خاصة تلك التي عانت من فرض ثقافية سوفيتية بالقوة لطمس الثقافات المحلية(٥٠).

ففي المجال الثقافي عملت تركيا على نشر المطبوعات التركية من صحف ومجلات وكتب, وادخال الآت طابعة بحروف اللغة التركية، كما أنشاء قناة تلفزيونية اسمتها (افراسيا) لنقل البرامج التركية، كما وفرت تركيا عدد من الزمالات الدراسية لطلاب تلك البلدان في الجامعات التركية بلغ عددها في المدة (١٩٩١-٢٠٠٢) اكثر من ١٤ الف منحة دراسية، فضلاً عن ذلك قامت بأرسال المعلمين الاتراك للعمل في مدارس تلك البلدان، وعملت على تسهيل الاتصالات الجوية والهاتفية مع تلك الجمهوريات(٥١)، وتخصيص مؤسسات مهتمة بالشؤون الثقافية كدائرة

الثقافات والفنون المشتركة, كما وسعت تركيا وبقوة من اجل تغير احرف الكتابة من الحروف السلافية الى الأبجدية اللاتينية، وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح عندما استطاعت وكالة التعاون والتنمية التركية في عقد اجتماع في أنقرة بتاريخ ٨ آذار ١٩٩٣، وكان الهدف من الاجتماع التوصل الى ابجدية واحدة مشتركة وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على صورة مشتركة حول ابجدية تركية تحوي ٣٤ حرفاً، وهي الابجدية التركية المعتمدة منذ عام ١٩٢٨[٥٢].

كما سعت تركيا الى التقليل نفوذ التيار الاسلامي الايراني وتطويق انتشاره في المناطق الناطقة بالتركية، وعملت على ان يكون لديها حضوراً اسلامياً في المناطق، عن طريق مجموعة من المؤسسات التركية على راسها مديرية الشؤون الدينية التركية التي توسع دورها خارجياً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي, بالإضافة الى الحضور العلماني وذلك من خلال انشاء (المجلس الاسلامي بأوراسيا) في العام ١٩٩٤، يكون تحت زعامتها ويهدف الى تنسيق الجهود والعمل على بحث القضايا الاسلامية في هذه المناطق, وتنظيم العلاقات بين الاسلام والدولة في تلك البلدان[٥٣] ورغبة منها في محاصرة النموذج الايراني الديني سمحت تركيا لهيئة شؤونها الدينية بالتحرك في جمهوريات اسيا الوسطى والقوفاز كمؤسسة رسمية فضلاً عن التحركات الواسعة غير الرسمية (لجماعة النور) بزعامة (فتح الله جولن) وهذه الجماعة قريبة الصلة بالنظام التركي تسمح لها تركيا بتوجيه انتقادات للنظام الديني الايراني[١].

التنافس على اسيا:

لم تكن الساحة مفتوحة للأتراك لمد نفوذهم في اسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ١٩٩١، بل ان المنطقة تحولت إلى ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية من اجل السيطرة عليها وذلك للأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى, وما تتمتع به من موقع جغرافي مهم ومميز، وثروات معدنية ونفطية كبيرة[٥٤]، لذا سعت تركيا الى استغل كل العوامل التي يمكن من خلالها التغلغل داخل هذه الجمهوريات المستقلة حديثاً, وقد رحبت الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى بالتنافس الدولي؛ لأنها رأت فيه السبيل الذي ممكن ان يحررها من حبسها المزدوج السياسي لروسيا, والجغرافي للطبيعة, وتكون قادرة على تصدير ثرواتها، للحصول علي عوائد تدعم استقلالها[٥٥].

لكن التطورات التي حدثت في المنطقة مع وجود عوامل عدة شكّلت كوابح أمام السياسة التركية؛ ومن أبرز هذه العوامل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في المنطقة، وضعف الرابطة الثقافية من جراء سياسات التي اتبعها السوفيت لطمس الهوية الثقافية لشعوب المنطقة؛ وهو ما أجبر تركيا على اعتماد سياسة جديدة أكثر واقعية تجاه المنطقة وتجاه إمكانيات الدولة التركية

نفسها, هذه الواقعية ركزت على الاعتبارات الاقتصادية والطاقة وأصبحت المحور الرئيسي لسياستها تجاه المنطقة[٥٦], وبسبب ما تمتلكه روسيا من مقومات النفوذ والهيمنة في المنطقة؛ فأنها كانت تعد واحدة من اهم كوابح اتساع الوجود التركي في الجمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية, وكانت لها اليد الطولى للتأثير في الجمهوريات، ومما زاد في قلق تركيا هو التنسيق بين طهران وموسكو بشأن معظم القضايا في جمهوريات اسيا الوسطى, وهذا يدفعنا الى الحديث عن السياسة الروسية تجاه جمهوريات اسيا الوسطى.

ثالثاً: السياسة الروسية تجاه جمهوريات اسيا الوسطى:

تعرضت روسيا في أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية عام ١٩٩١، للعديد من الضغوط الإقليمية والدولية، اضطرتها لاتخاذ موقف دفاعي عن مناطق نفوذها في القوقاز وآسيا الوسطي، في مواجهة تصاعد الانتفاضات الشعبية التي نتج عنها قيام حكومات ذات توجهات موالية لأوربا والولايات المتحدة، وهو ما تمخض عنه ضعف النفوذ الروسي في هذه الجمهوريات[٥٧].

تعد آسيا الوسطى المجال الحيوي لروسيا والمحور الأساسي لنفوذها، وتقوم روسيا بالدفاع عن مصالح المواطنين الروس المنتشرين في دول آسيا الوسطى، والبالغ عددهم اكثر من ٢٥ مليون روسي, وهي نسبة يُعتد بها من سكان هذه الجمهوريات[٥٨], لذا تستهدف السياسة الروسية الخارجية الحيلولة دون انفراط عقد الدول السوفيتية السابقة معها ولو بصورة جزئية, وبشكل أساسي الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، وتعد حدود تلك الدول حدوداً أمنية لها، واي تهديد لأمن هذه الدول, او أي تحرك سلبي من قبل هذه الدول يؤثر في أمن روسيا بصورة مباشرة, وخاصة ان هذه الجمهوريات لا تمتلك جيوش منظمة باستثناء أفواج صغيرة من الحرس الوطني هي بمثابته حرس جمهوري للرئاسات الجديدة, لذلك سعت روسيا الى ربط هذه الدول بمعاهدة الكومنولث (كومنولث الدول المستقلة) في ٢١ كانون الاول ١٩٩١ لان روسيا ادركت انها لا تستطيع الاستغناء عن هذه الدول, وارادت الحفاظ على روابط ثابتة معها[٥٩].

كانت روسيا تخشى من تنامي التطرف الاسلامي في هذه الجمهوريات, وتوسع تجارة المخدرات على حدود روسيا الجنوبية معها, فأصبحت المنطقة بالنسبة لروسيا مجال اهتمام في شتى الاتجاهات الرئيسة السياسية والعسكرية, والدبلوماسية, سواء على المستوى الثنائي, او في اطار المنظمات (منظمة معاهدة الأمن المشترك, أورازيس, شوس, وغيرها)[٦٠], كان الكرملين يدفع إلى تضخيم الأخطار التي تواجه أمن آسيا الوسطى من "جماعات إرهابية"، واحتمال نشوب

حروب وصراعات على السلطة في بعض دولها، وقد تتدخل بعض الدول الاجنبية لدعم التطرف هناك، وتستثمر روسيا هذه الاخطار لزيادة وجودها العسكري هناك[٦١].

لذا عقدت روسيا في ١٥ ايار ١٩٩٢ اتفاقية امنية جماعية مع كل من كازخستان, واوزبكستان, وقرغيزستان, وطاجكستان, وتركمانستان, اضافة الى ارمينيا واذربيجان وبيلاروسيا, وهي معاهدة الامن المشترك (معاهدة طشقند) لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد, وقد منعت هذه الاتفاقية الدول المشاركة فيها من الدخول في أي احلاف عسكرية او تجمعات اخرى ضد الدول المشاركة فيها, وعهدت مسألة الدفاع عن الحدود الاقليمية للأعضاء الى قوة عسكرية واحدة هي في الحقيقة الجيش لروسي[٦٢], وكانت روسيا ساخطة وغير راضية عن النشاط الدولي في اسيا الوسطى, الامر الذي دفع بها الى ان تطلب من الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى ان تختار بين الاتحاد الذي تقوده روسيا او أي اتحاد بديل بينها وبين بقية الدول الاقليمية المجاورة[٦٣].

يبدو ان قسماً من هذه الجمهوريات كانت ترغب بالوجود العسكري الروسي على أراضيها؛ وذلك من اجل الحفاظ على نظمها السياسية، كما ان بعضها لم تتمكن من بناء قوة عسكرية قادرة على حماية سيادتها الوطنية والاقليمية فضلاً عن ضعف امكانياتها الاقتصادية.

منذ أواخر عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٩, تبنت روسيا سياسة خارجية مختلفة عن سابقتها في اطار محاولاتها لإضفاء التعددية القطبية في العلاقات الدولية بدلا من هيمنة القطب الواحد الامريكي, وعلى هذا الأساس قررت روسيا تبني منهجاً مختلفاً في السياسة الخارجية عبر عنه بأنه (متعدد المسارات والاوجه) اي انه لن يكون موجها نحو الغرب او الشرق فقط, بل سيكون على شكل سياسة خارجية هدفها تقوية العلاقات مع الجميع وفتح حوار مع القوى الاقليمية والدولية[٦٤].

بعد تولي فلاديمير بوتين للرئاسة بالإنابة بعد استقالة يلتسين في ٣١ كانون الاول ١٩٩٩، تبنى سياسة خارجية قائمة على تدرج في الأولويات، ومحاولة الحد من هيمنة الولايات المتحدة الامريكية واحلال التعددية القطبية, وبعد انتخابه رئيساً للبلاد آذار ٢٠٠٠ ونجاحه في فرض السيطرة الروسية على الشيشان وإعادة الاعتبار لهيبة الدولة الروسية[٦٥], أفصحت روسيا فى أواخر حزيران ٢٠٠٠، على ان سياستها الخارجية تقوم على مبادئ اهمها العمل على توسيع دور روسيا في القضايا العالمية وعودة التعددية القطبية, والاهتمام بالعمق الاسيوي لروسيا واقامة علاقات متوازنة مع الهند والصين والعاملين العربي والإسلامي[٦٦].

في حزيران عام ٢٠٠٠ صادق الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" على وثيقة بعنوان " الاتجاهات الرئيسة في تطوير العلاقات الروسية مع الدول الاعضاء في كومنولث الدول المستقلة", والاساس في هذه الوثيقة يقوم على احياء التعاون المتعدد الاطراف والثنائي بين الدول الاعضاء في الكومنولث من خلال تطوير اليات منظمة التعاون الاقتصادي, ومعاهدة الامن الجماعي, وقد اسهمت هذه السياسة في تحسين علاقات روسيا مع جمهوريتي تركمانستان واوزبكستان الاكثر تشدد تجاه روسيا[٦٧].

بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ شعرت روسيا أن أمنها القومي يتعرض لتهديدات جدّية؛ بسبب الاضطراب السياسي وتنامي الحركات الانفصالية والإسلامية في وسط آسيا, هذه التحديات دفعت روسيا إلى الابقاء على قواعد عسكرية في طاجاكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان في إطار التنافس الدولي على عسكرة آسيا الوسطى, وعلى صعيد المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، تعمل روسيا على تطوير التعاون الاقتصادي في مجالات النقل والطاقة والمياه مع الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى خاصة في إطار مبادرات التكامل والتعاون الإقليميين في منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي, وحماية مصالحها[٦٨].

اثناء رئاسته فلاديمير بوتين (٢٠٠٠-٢٠٠٢) كانت جمهوريات اسيا الوسطى متباينة في موقفها من نوع العلاقة التي تربطها بروسيا، فكازخستان تعتمد بدرجة كبيرة على روسيا، والرئيس الكازخستاني نورسلطان نزاربابيف يفضل تعاونا مع اطراف عديدة بدلا من ان تقتصر علاقات بلاده على روسيا فقط، اما الدولتان الاكثر فقرا (قرغيزستان وطاجكستان)، فكانتا تفضلا ان تبقى تحت الحماية الروسية وتتلقى كل ما يمكن من المساعدات، وأسست هذه الدول الثلاث (كازخستان, وقرغيزستان, وطاجكستان)، مجموعة الدول الأوراسيوية الاقتصادية، من مخلفات الاتحاد الكمركي عام ٢٠٠٠ ونفس الدول الخمسة واضافة إلى ارمينيا انشأت عام ٢٠٠٢ حلفا عسكريا وهي منظمة الامن الجماعي(CSTO)[٦٩]، اما اوزبكستان فكانت تنوي الابقاء على مسافة تفصلها عن روسيا، ولكنها انضمت إلى المجموعة الاقتصادية الاوراسيوية، اما جمهورية تركمانستان فقد كانت معزولة تماما، ولم تصادق على انضمامهما إلى المنظمة واعتبرت نفسها مشاركة بدل ان تكون عضواً بحقوق كاملة [٧٠].

يبدو ان السياسة الروسية كانت تريد ربط هذه الجمهوريات بأحلاف عسكرية, وسياسية, واقتصادية والهيمنة عليها, واخضاعها لنفوذها, بموافقة من الدول الغربية وأمريكا, بذريعة مطاردة خطر الاصولية عن هذه البلاد؛ وقد عبر وزير الخارجية الروسي عن ذلك بقوله: "إن هذه الشعوب بات محكوما عليها أن تعيش مع بعضها البعض"، أي عليها ان ترضخ للسياسة

الروسية[٧١], وهكذا فان روسيا كانت تريد إنشاء نظام أمني في المنطقة لحماية روسيا من التحديات القادمة من جميع الاتجاهات، والحد من انتشار الديمقراطية في كومنولث الدول المستقلة؛ فالذي تخشاه روسيا ليس الديمقراطية؛ بل الجهود الامريكية لنشرها.

رابعاً: طبيعة العلاقات التركية مع الروسية بعد عام ١٩٩١

اتسمت العلاقات التركية – الروسية بعد عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٢، بمزيج من التوتر وعدم الثقة, والتعاون في مجالات مختلفة بينهما, في نفس يوم اعلان تفكك الاتحاد السوفيتي في٢٦ كانون الأول ١٩٩١ اعترفت تركيا بروسيا الاتحادية كوارث للاتحاد السوفياتي, كخطوة ضرورية لبدء علاقاتهما الرسمية, وبعد زيارات رسمية متبادلة على مستوى وزيري خارجية الدولتين، وقع رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل مع الرئيس الروسي بوريس يلسين في موسكو معاهدة "مبادئ العلاقات بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي" في ٢٥ أيار ١٩٩٢، حيث عدت المعاهدة الأساس لمرحلة جديدة من العلاقات التركية الروسية والمبادئ التي تشكل اساسا لها بين الدولتين[٧٢].

بعد تفكك "الاتحاد السوفيتي" زالت اكبر مخاوف تركيا الامنية, وبدت ملامح مرحلة جديدة من العلاقات التركية الروسية, وقد اسهم التعاون في مجال الغاز الطبيعي وارتفاع مستوى التجارة اسهاماً كبيراً في تحسن العلاقات بين البلدين, واظهرت فرصة جديدة لتركيا لتطوير علاقاتها مع جمهوريات اسيا الوسطى[٧٣], وفي المدة الخاضعة للبحث تم عقد ما يزيد على ستين معاهدة بين روسيا وتركيا شملت مختلف المجالات بين البلدين، ومن أهمها معاهدة أسس العلاقات فى عام ١٩٩٢, وخطة الأعمال الخاصة بتطوير التعاون بين البلدين في القارة الأوربية عام ٢٠٠٠, واتفاقية التعاون العسكري عام ٢٠٠٢[٧٤].

من الامور التي شجعت على التقارب التركي الروسي في هذه المدة؛ هو ادراك روسيا ان النشاط السياسي والاقتصادي لتركيا في اسيا الوسطى لا يشكل تهديد حقيقي لنفوذها في المنطقة[٧٥], ونتج عن هذا التقارب توقيع تركيا وروسيا على اتفاقية للتعاون في مجال تبادل الخبرات والصناعات الحربية والدفاعية اثناء زيارة وزير الدفاع التركي محمد غولهان الى موسكو في ٢١ نيسان ١٩٩٤, وتضمنت الاتفاقية شراء مدرعات روسية وذخيرة وعدد من المروحيات عسكرية, كما اتفق البلدين على توسيع التعاون في مجال الطاقة جاء ذلك اثناء زيارة وزير الدولة التركي للشؤون الخارجية الى موسكو في اذار ١٩٩٦ ولقائه مع نظيره الروسي واعبر الوزير التركي عن رغبة بلادة في زيادة مشترياتها من الغاز الروسي[٧٦].

بعد وصول بوتين إلى سدة الحكم في روسيا الاتحادية في أيار ٢٠٠٠ ، افتتح عهد مرحلة جديدة من العلاقات بتركيا, وبدأت الدولتين تقويم علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وغيرها من المجالات، كي تؤسسا لعلاقات تختلف عن المعهود في عقد التسعينيات من القرن العشرين؛ ذلك أن الرغبة المشتركة حاضرة للوصول بها إلى أعلى المستويات, شهدت هذه المدة لقاءات وزيارات متبادلة، فعلى هامش اجتماع الألفية الذي عُقد بمدينة نيويورك الأميركية في ٦ أيلول ٢٠٠٠، حصل لقاء بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس التركي أحمد سيزر(٢٠٠٠-٢٠٠٦)، وكان لزيارة رئيس الوزراء الروسي ميخائيل كاسيانوف الى تركيا في ٢٣ تشرين الاول ٢٠٠٠ اهمية كبيرة؛ اذ انها تعد نقطة تحول، في العلاقات التركية الروسية، لسببين الأول تصريح رئيس الوزراء في أثناء زيارته بالقول روسيا وتركيا ليستا متنافستين، إنما هما شريكتان وستقيم حكومتانا علاقات على أساس هذا المبدأ, والسبب الثاني توقيع العديد من الاتفاقيات, ومذكرات التفاهم في مختلف المجالات الامنية والاقتصادية والعلمية, وبعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ سعت روسيا وتركيا الى الارتقاء في علاقاتهما في إطار الفهم المتبادل وتجاوز المشكلات الثنائية والتشديد على تعاونهما الاقتصادي[٧٧].

في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠١ وقع وزير الخارجية التركي اسماعيل جيم, ونظيره الروسي ايغور ايفانوف في نيويورك على وثيقة " خطة عمل لتحسين التعاون بين روسيا الاتحادية والجمهورية التركية " دعت هذه الوثيقة الى ضرورة التعاون بين البلدين في مختلف المجالات, والحفاظ على استقرار أوراسيا, ومكافحة الارهاب الدولي, الذي كان سببا في المشكلات بينهما[٧٨].

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

خلال تلك المدة غضت روسيا النظر عن النشاط التركي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، رغم عدهما مناطق نفوذ تاريخية لروسيا، والسبب في هذا الموقف ان روسيا أرادت أن تستغل تركيا في محاربة التيار الإسلامي المتطرف الذي اخذ ينتشر ويزداد قوة في تلك البلدان[٧٩].

الخاتمة:

يتضح مما تقدم أن السياسة التركية تجاة "الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى" يحقق لتركيا هدفين اولهما ذاتي يخص تركيا ومكانتها الاقليمية في هذه المنطقة واستعادة موروثها التاريخي, والثاني يتعلق بالعلاقة مع الغرب والولايات المتحدة عن طريق المقتربات التي ستعوضها تركيا من خلال هذه المنطقة مع مناطق اخرى كالشرق الاوسط والمنطقة العربية .

ان التغيرات التي اكتنفت أنماط العلاقات الدولية قد دفعت الأتراك إلى البحث في مسالك جديدة لتعزيز تلك العلاقة والارتقاء بها من البعد الواحد أبان الحقبة السوفيتية وصولا إلى شراكة استراتيجية, كما تسعى تركيا الى تقوية تعاونها مع جمهوريات اسيا الوسطى لفتح الافاق التجارية والتسويقية امام الاتحاد الاوربي ولتكون من خلال التدخل التركي لتعزيز موقفها تجاه الغرب.

مما لاشك فيه ان هناك بعض العوائق الاقليمية التي تقف امام الفرص التركية في اسيا الوسطى احدها الوجود الروسي في هذه الجمهوريات ومحاولة روسيا زيادة هيمنتها عليها, اذ ان انفصال هذه الدول وما انتهجته من سياسات خارجية, وما نسجته من علاقات مع قوى اقليمية دولية, قد اثرت تأثيراً بالغاً وحساساً على نفوذ ومرتكزات الوجود الروسي فيها, وبالتالي فان روسيا لا تريد خسارة نفوذها في المنطقة, وشكل الاصرار الروسي على تعميق اواصر العلاقة مع هذه الجمهوريات عائقاً امام السياسة التركية في المنطقة, رغم ان العلاقات بينهما لم تصل الى مرحلة التنافس والندية؛ وسعت روسيا الى احتواء الحضور التركي, فضلاً عن لاعبون جدد من خارج المنطقة والحيلولة دون استقطاب الدول الجديدة من قبل منافسيها الرئيسيين, وكانت روسيا تفضل الوجود التركي على حساب النفوذ الامريكي والغربي والايراني.

وكما اتضح من البحث ان الطرفان التركي والروسي في بداية عقد التسعينيات كانا يبحثان عن اسباب لزيادة التقارب بينهما خاصة بعد انتهاء التأثير الايدلوجي على صانع القرار في روسي, والتراجع النسبي لدور تركيا في المنظومة الغربية, لذا سعى الطرفان الى التغلب على كل اسباب التوتر في العلاقات بينهما.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

الهوامش

(١) ولد الاتحاد السوفيتي من رحم الإمبراطورية الروسية بعد ان أصابها الضعف, وتشكل من اتحاد العديد من الدول السوفيتية فيما بينها مكونة الكيان السياسي المعروف، وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٢٢ تم عقد مؤتمر حضره وفود مفوضة من كل من جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية وجمهوريات القوقاز, أوكرانيا, بيلاروسيا أقروا فيه اتفاقية تأسيس "اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية" وانعقد مجلس السوفييت الأعلى للمرة الأولى في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٢، واخذت الجمهوريات المنظمة الى الاتحاد بالازدياد سنة بعد اخرى, وانظمت جمهوريا اسيا الوسطى الى الاتحاد في المدة ما بين ١٩٢٩ الى ١٩٣٦ تباعاً وكانت اول جمهورية تنظم هي طاجكستان في ١٩٢٩. للمزيد ينظر: ناصر زيدان, دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس حتى فلاديمير بوتين, الدار العربية للعلوم ناشرون, ط١, ٢٠١٣, ص٣٧-٤٠.

(٢) نالت اوزبكستان, وقيرغيزستان استقلالها في ٣١ اب ١٩٩١, وطاجكستان في ٩ ايلول ١٩٩١, وتركمانستان في ٢٧ تشرين الاول ١٩٩١, وكازخستان في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩١. ينظر للمزيد: يزن عوض احمد, علاقة روسيا الاتحادية بجمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية, رسالة ماجستير, قسم العلوم السياسية – جامعة مؤتة, ٢٠١١, ص ١١٦-١١٩.

(٣) حيدر عبدالجبار حسوني الخفاجي, التنافس السياسي والاقتصادي التركي – الايراني وانعكاساته الاقليمية, اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, ٢٠١٥, ص ٦١.

(٤) نوار محمد ربيع خيري, الأهمية الاستراتيجية لجمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية بين الاوضاع الداخلية والاهتمامات الدولية, المجلة السياسية الدولية, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, العدد٢٢, ٢٠١٢, ص٥٣.

(٥) عبد الله فلاح عودة العضالية, التنافس الدولي في اسيا الوسطى (١٩٩١-٢٠١٠), رسالة ماجستير, كلية الآداب والعلوم, جامعة الشرق الاوسط, ٢٠١١, ص٢٥.

(٦) سعد رزيج يدام, وعباس هاشم عزيز, اثر المتغير الامريكي في التوجة التركي – الايراني نحو جمهوريات اسيا الوسطى بعد الحرب الباردة, مجلة مدارات ايرانية, المركز الديمقراطي العربي, برلين, العدد الاول, ايلول ٢٠١٨, ص٣٨٢؛ الصراع على النفوذ يحتدم في آسيا الوسطى, صحيفة العرب, العدد: ٩٥٩١، ص(٦), نُشر في ٢٠١٤/٠٦/١٦، http://www.alarab.co.uk/

(٧) يعد تصميم الحدود بين جمهوريات آسيا الوسطى أحد أهم أسباب التوترات الأمنية، حيث لم يُراع التكوينات الاجتماعية وتجانسها، مما تسبب في حركات انفصالية وعدم استقرار لهذه الدول الجديدة . حنان أبو سكين, بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى, المصدر المركز العربي للبحوث والدراسات http://www.acrseg.org/.

(٨) حيدر عبدالجبار حسون الخفاجي, المصدر السابق, ص٦٠؛ غدى حسن قنديل, التنافس التركي – الايراني في اسيا الوسطى, مجلة الدراسات الايرانية, السنة السادسة, العدد ١٥, ابريل ٢٠٢٢, ص٧٦.

(٩) أسعد طه, الصراع الدولي في اسيا الوسطى, موقع الجزيرة نت . http://www.aljazeera.net/

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) للمزيد حول الصعوبات والصراعات التي واجهت جمهوريات اسيا الوسطى بعد لاستقلال ينظر: محمد حسون, البعد الأمني في السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الاسلامية المستقلة, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد ٣٣, العدد الثاني, ٢٠١٧, ص٢٦٧-٢٨٠.

(١٢) نوار محمد ربيع خيري, المصدر السابق, ص٦٠-٦١.

(١٣) قبس ناطق محمد, سياسة تركيا الإقليمية وانعكاساتها على دول الجوار, بغداد: دار الفراهيدي, ٢٠١٣، ص٧٩-٨٠؛ حيدر عبدالجبار حسوني الخفاجي, المصدر السابق, ص٧٤.

(١٤) سعد رزيج يدام, وعباس هاشم عزيز, المصدر السابق, ص٣٨٤.

(15) Robert Linder, EinJahrhundertder Turkei? Turkei& Iran: Rivalen in Mittelasien and in Trans Kavkasien DW. Documenttation Deutsche Well, Koln,22.3.1993.

(١٦) حنا عزو بهنان, تركيا والاتحاد السوفيتي ١٩٨٠-١٩٩٦ "دراسة سياسية اقتصادية", مجلة دراسات إقليمية, ع ١٦, جامعة الموصل, ٢٠٠٩, ص٨٦.

(١٧) احمد نوري النعيمي, العلاقات التركية الروسية دراسة في الصراع والتعاون, ط١, دار زهران للنشر والتوزيع, الاردن، ٢٠١١, ص٢٣٧.

(١٨) حميد فارس حسن سليمان، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه, كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٣٢١ .

(١٩) نقلاً عن: قبس ناطق محمد، المصدر السابق،ص٧٩ .

(٢٠) موقع وزارة الخارجية التركية: https://www.mfa.gov.tr

(٢١) نهرين جواد شرقي, مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة, مجلة العلوم السياسية, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ص٤٢٥

(٢٢) حنا عزو بهنان, المصدر السابق, ص٨٧.

(٢٣) ممدوح عبد المنعم, المصدر السابق, ص١٩٩.

(٢٤) احمد نوري النعيمي, المصدر السابق, ص٢٣٨-٢٣٩.

(٢٥) خورشيد حسين دلي, تركيا وقضايا السياسة الخارجية, القاهرة: اتحاد الكتاب العرب, ١٩٩٩, ص٩-١٠.

(٢٦) عبدالله فلاح عودة العضالية, المصدر السابق, ص١١٩-١٢٠؛ فتحية محى الدين طه احمد, تطور العلاقات الروسية – التركية "٢٠١٦ – ٢٠٠٠", مجلة الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, المركز الديمقراطي العربي ٢٧ يوليو ٢٠١٦ (موقع الكتروني) https://democraticac.de

(٢٧) ممدوح عبد المنعم, تركيا والبحث عن الذات, القاهرة: مؤسسة الأهرام, ٢٠١٢, ص١٩٩؛ فتحية محى الدين طه احمد, مصدر الكتروني سبق ذكره: https://democraticac.de

(٢٨) عارف محمد خلف, الدور لتركي الاقليمي، ص٣؛ سعد ارزيج يدام, وعباس هاشم عزيز, المصدر السابق, ص٣٨٨.

(٢٩) احمد نوري النعيمي, المصدر السابق, ص٢٤٧.

(٣٠) عبدالصمد ناجي ملاياس, الافاق المستقبلية للسياسة الخارجية التركية والايرانية بشأن الجمهوريات الاسلامية في وسط اسيا, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية, العدد ٨, السنة ٢, ص١٩٦-١٩٧.

(٣١) سعد رزيج ايدام, العلاقات التركية–الايرانية ١٩٧٩-٢٠٠٦ "الواقع والمستقبل", اطروحة دكتوراه, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ٢٠٠٨, ص٢٣١؛ سعد ارزيج يدام, وعباس هاشم عزيز, المصدر السابق, ص٣٨٥.

(٣٢) يزن عوض احمد, المصدر السابق, ص٥٢.

(٣٣) احمد نوري النعيمي, المصدر السابق, ص٢٤٤-٢٤٥.

(٣٤) سعد رزيج يدام, وعباس هاشم عزيز, المصدر السابق, ص٣٨٨.

(٣٥) حيدر عبدالجبار حسوني الخفاجي, المصدر السابق, ص٧٦؛ سعد رزيج ايدام, المصدر السابق, ص١٩٨؛ عبدالصمد ناجي ملاياس, المصدر السابق, ص١٩٦-١٩٧.

(٣٦) احمد نوري النعيمي, المصدر السابق, ص٢٤٠.

(٣٧) هدى درويش، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦-١٥٧؛ سعد رزيج ايدام, المصدر السابق, ص٢٣٥.

(٣٨) احمد داود أوغلو, العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية, ترجمة: محمد جابر وطارق عبد الجليل, بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون, ٢٠١٠, ص٢٣١.

(٣٩) سعد رزيج يدام, وعباس هاشم عزيز, المصدر السابق, ص٣٨٧-٣٨٨.

(٤٠) شبنم اودوم، سياسة موارد الطاقة لإقليم بحر قزوين: تحدي السياسة الخارجية التركية، ترجمة احمد نجم محمود، متابعات تركية، العدد٧،مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ايلول ٢٠٠٢، ص ٨.

(٤١) عبدالله فلاح عودة العضالية, التنافس الدولي في اسيا الوسطى (١٩٩١-٢٠١٠), ص١١٩.

(٤٢) معمر فيصل خولي, العلاقات التركية – الروسية "من ارث الماضي الى افاق المستقبل", المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, ٢٠١٤, ص١٠.

(٤٣) حنا عزو بهنان, المصدر السابق, ص٩٥.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) سعد رزيج ايدام سعيد, المصدر السابق, ص١٨٦

(٤٦) احمد نوري النعيمي, العلاقات التركية الروسية, مصدر سابق, ص٢٦٠-٢٦١.

(٤٧) فتحية محى الدين طه احمد, تطور العلاقات الروسية – التركية "٢٠١٦ – ٢٠٠٠", مجلة الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, المركز الديمقراطي العربي ٢٧ يوليو ٢٠١٦ (موقع الكتروني) https://democraticac.de/

(٤٨) ممدوح عبد المنعم, تركيا والبحث عن الذات, القاهرة: مؤسسة الأهرام, ٢٠١٢, ص١٩٩.

(٤٩) محمد الرميزان, السياسة الخارجية التركية نحو اسيا الوسطى في عهد اردوغان: اندماج القوميات التركية الجامعة والبرغماتية والاسلامية, مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية, الرياض, ٢٠٢٢, ص١١.

(٥٠) احمد مولانا, الحسابات الاستراتيجية التركية في اسيا الوسطى مزيج من الثقافة والسياسة والاقتصاد, مركز الجزيرة للدراسات, ايلول ٢٠٢٢, (مصدر الكتروني) https://studies.aljazeera.net ؛ محمد الرميزان, المصدر السابق, ص١١-١٢.

(٥١) احمد نوري النعيمي, المصدر سابق, ص٢٤٩-٢٥٠؛ عبدالله فلاح عودة العضالية, المصدر السابق, ص١٢٢.

(٥٢) حيدر عبدالجبار حسوني الخفاجي, المصدر السابق, ص٧٤و٧٦

(٥٣) غدى حسن قنديل, المصدر السابق, ص٧٦.

(١) سعد عبد المجيد ، "اهداف ومرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز"، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (١٣٨) ، ١٩٩٩، ص١٨٩.

(٥٤) خورشيد حسين دلي, المصدر السابق, ص٩-١٠.

(٥٥) حنان أبو سكين, مصدر الكتروني سبق ذكره, http://www.acrseg.org/

(٥٦) فتحية محى الدين طه احمد, المصدر السابق, (موقع الكتروني) https://democraticac.de/

(٥٧) يزن عوض احمد, المصدر السابق, ص٥٢؛ عبدالله صالح, مستقبل السياسة الخارجية الروسية, العصر: موقع الكتروني http://alasr.me/.

(٥٨) محمد حسون, المصدر السابق, ص٢٦٧.

(٥٩) لمى مضر الامارة, الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية, ط١, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠٠٩, ص٢٧٦-٢٧٧.

(٦٠) س.غ. لوزيانين, عودة روسيا الى الشرق الكبير, ترجمة هاشم حمادي, دار المدى, دمشق, ٢٠١٢, ص١٩١-١٩٢.

(٦١) حنان أبو سكين, مصدر الكتروني سبق ذكره, http://www.acrseg.org/

(٦٢) يزن عوض احمد, المصدر السابق, ص٢٩؛ لمى مضر المصدر السابق, ص٢٧٦-٢٧٧؛ في نهاية ١٩٩٥ سجلت المعاهدة في الأمانة العامة للأمم المتحدة, وفي ٢٠٠٢ تم التوقيع على النظام الداخلي لمنظمة معاهدة الأمن المشترك. ينظر: س.غ.لوزيانين, المصدر السابق, ص١٩٦.

(٦٣) لمى مضر الامارة, المصدر السابق, ص٢٨٣.

(٦٤) وليد محمود احمد, سياسة روسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة ١٩٩١-١٩٩٩, مجلة مركز الدراسات الاقليمية, جامعة الموصل, ص٢٧١-٢٧١.

(٦٥) أحمد دياب, حلفاء روسيا.. وإرث بريجنيف, مجلة المجلة, المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق / العدد ١٥٨٨ أكتوبر – تشرين الاول ٢٠١٣, ص٨

(٦٦) أحمد هاني القطاونة, السياسة الخارجية اروسية تجاه الشرق الاوسط في عهد فلاديمير بوتين(٢٠٠٠-٢٠٠٨), مجلة الثقافة والتنمية, العدد٣٣, ابريل ٢٠٠١٠, ص٨٣.

(٦٧) إنصاف طالب محمد عبيد, السلوك السياسي الخارجي الروسي تجاه اسيا الوسطى بعد عام ٢٠٠, رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, ٢٠١٥, ص١٣١.

(68) فتحية محى الدين طه احمد, تطور العلاقات الروسية – التركية "٢٠١٦ – ٢٠٠٠", مجلة الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, المركز الديمقراطي العربي ٢٧ يوليو ٢٠١٦ (موقع الكتروني) https://democraticac.de/

(٦٩) منظمة معاهدة الأمن المشترك: تأسست المنظمة في ٧ تشرين الأول ٢٠٠٢ على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في أيار ١٩٩٢, وأعضاؤها هم كل من روسيا وروسيا البيضاء وكزاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان وقرغيزستان وأرمينيا، ينظر: س.غ.لوزيانين, المصدر السابق, ص١٩٦.

(٧٠) انديرس اسلوند, أوهام بوتين ستقود روسيا إلى العزلة, جريدة الاتحاد (مصدر الكتروني) http://www.alitthad.com/

(٧١) فهد العصيمي, الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى, د.ت, بلا. مط, ص٣٦-٣٨.

(٧٢) معمر فيصل خولي, المصدر السابق, ص٩.

(٧٣) احمد نوري النعيمي, الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط, دار الجنان للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٠, ص١٦٣.

(٧٤) عامر علي راضي, ملامح جديدة في العلاقات التركية – الروسية, مجلة دراسات دولية, العدد٤٠, جامعة بغداد, ٢٠٠٩, ص١١١؛ فتحية محى الدين طه احمد, المصدر السابق, (موقع الكتروني) /https://democraticac.de

(٧٥) معمر فيصل خولي, المصدر السابق, ص١٩.

(٧٦) حنا عزو بهنان, المصدر السابق, ص٩٦.

(٧٧) معمر فيصل خولي, المصدر السابق, ص٢٢.

(٧٨) المصدر نفسه, ص٢٣.

(٧٩) حنان أبو سكين, مصدر الكتروني سبق ذكرة, /http://www.acrseg.org

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies